المواجهة الوطنية لقمة الإرهاب الاقتصادي الأميركي - «قانون قيصر»

د. قحطان السيوفي

سيذكر التاريخ أن رجل أعمال متهوراً وصل البيت الأبيض في واشنطن باعتباره الرئيس ٤٥ للولايات المتحدة الأميركية. هذا الرئيس عُرف أنه مزاجي شعبوي عنصري لا يؤمن بالاتفاقات الدولية، صهيوني الهوى، قدم لإسرائيل ما لم يتجرأ على فعله أي رئيس أميركي سابق واستعاض عن التدخل العسكري المباشر ضد الشعوب والدول بتطوير العقوبات الاقتصادية كنوع من أسلحة الدمار تستخدمها أميركا للحصار الاقتصادي، وإجراءات ضغوط استعمارية لفرض إملاءات خارجية مشبوهة، وإفقار الشعوب، ما أدى لتصغير وتقزيم للقوة والغطرسة الأميركية.

تعود العقوبات الأميركية على سورية إلى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وفي عام ٢٠٠٤ عززت واشنطن هذه العقوبات بعد إدانة سورية للاحتلال الأميركي للعراق.

في عام ٢٠١١ فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات كما فرضت الجامعة العربية عقوبات على قطاعات في سورية، العقوبات الجائرة على مؤسسات الدولة السورية ظلت ملازمة للإرهاب المعولم، الذي أطلق من أنحاء العالم كله باتجاه سورية آخرها ما سمي «قانون قيصر» الذي وقعه الرئيس الأميركي دونالد ترامب في٢١ كانون أول ٢٠١٩، وينص على فرض عقوبات على الحكومة السورية والدول التي تدعمها إيران وروسيا لمدة ١٠ سنوات.

«قانون قيصر» يمثل الإرهاب الاقتصادي، بكل وحشيّة وعنجهيّة وسيكون له تأثير مباشر على سورية شعبا وحكومة، ولكنه لن يحقق أهدافه في إخضاع سورية إلى الإرادة الأميركية، هذا القانون عاد لتزوير الحقائق مستعيناً بنغمة الأسلحة الكيميائية، واعتبار الإرهابيين مدنيين، رغم كل الدلائل والوقائع التي أثبتت كذب هذا الادّعاء، حتى في المحافل الدولية فرض «قانون قيصر» عقوبات جديدة على أي شخص أو جهة تتعامل مع الحكومة السورية الشرعية أو يوفر لها التمويل.

القانون يشمل الجهات التي توفر الطائرات أو قطع غيار الطائرات لشركات الطيران السورية، أو من يشارك في مشاريع البناء والهندسة التي تنفذ في سورية أو التي تدعم صناعة الطاقة في سورية.

«قانون قيصر» موجه بالدرجة الأولى لتكريس هيمنة أميركا على سورية، ومنع أي دولة بالتحرك من دون الرجوع لها، وبالتالي يخدم مصلحة إسرائيل، والعدالة التي يدعيها قانون إدارة ترامب مقتصرة على دعم الإرهابيين، في وقت تقوم أميركا بسرقة النفط السوري وتزوير الحقائق غير آبهة بشرعة الأمم المتحدة.

إقرار «قانون قيصر» يهدف إلى عرقلة عملية تقدم الجيش العربي السوري ومحاولة منعه من تحقيق انتصارات، يزعم القانون كذباً أن هدفه «حماية السكان المدنيين في سورية».

وينص على اتخاذ إجراءات إضافية ضد الجهات التي تدعم العمليات العسكرية للقوات الحكومية السورية، وخاصة روسيا وإيران، وفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تقدم أي دعم لعمليات الجيش السوري.

إن توقيت إصدار هذا القانون مرتبط بمناخ سياسي دولي، وملامح انفتاح عربي على سورية والأهم نجاحات الجيش العربي السوري في دحر الإرهابيين، ما أضعف هيبة إدارة ترامب للتأثير في مجريات الأحداث، لأن هذه الأخيرة تريد تحقيق مكاسب سياسية، إضافة إلى كون العقوبات تمثل وسيلة ضغط على اللجنة الدستورية. إدارة ترامب تحاول لعب دور أساسي لعرقلة اكتمال الانتصار السوري. ترامب لا يريد أن تحقق سورية انتصاراً سياسياً بعد الانتصار العسكري ولا يريد لروسيا أن تظهر على أنها قادرة على تغيير موازين القوى، على الساحة الإقليمية والدولية، بعد أن تراجع دور واشنطن.

هذا القانون يشكل أحد أساليب الهيمنة الأميركية، والضغط الاقتصادي على سورية وحلفائها ويمثل إرهابا اقتصادياً بامتياز على دولة تحارب الإرهاب منذ سنوات.

«قانون قيصر» محاولة لتركيع الشعب السوري، لكن صمود سورية قد عطل الإرادة الأميركية، وهو محاولة لحصار الدور الروسي الذي يسعى لتحقيق الاستقرار في المنطقة ومواجهة المشروع الأميركي الهادف لتقييد الدور الروسي والصيني المقاوم.

ترافقت العقوبات الغربية التي تمس حياة السوريين مع تدمير ممنهج للبنية التحتية للمدن والقرى «النفط، الكهرباء، المياه، الصحة، التعليم إلخ»، كان الهدف المباشر لكل هذا الإجرام محاولة تدمير الدولة السورية ومؤسساتها، لكن المحاولة فشلت واستطاع الجيش العربي السوري تحرير مناطق واسعة من سيطرة الإرهابيين وداعميهم، وبدء إعادة الحياة الطبيعية إلى تلك المناطق.

لاشك أن إيران وروسيا اللتين فرضت واشنطن عقوبات عليهما قادرتان على مواجهة «الإرهاب الاقتصادي» للولايات المتحدة بشكل مشترك، وجاءت المناورات البحرية لإيران وروسيا والصين في المحيط الهندي رسالة قوية لإدارة ترامب مضمونها مكافحة الإرهاب والقرصنة، ورداً على انتهاك واشنطن المبادئ الأساسية للقانون الدولي وحقوق الإنسان وحماية أمنها على حساب حالات انعدام الأمن في البلدان الأخرى.

الرئيس الإيراني حسن روحاني قال في قمة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في أرمينيا: إن قيام الولايات المتحدة الأميركية بفرض عقوبات على الدول واستخدام الدولار كسلاح ضدها يعد إرهاباً اقتصادياً. العقوبات الاقتصادية خلفت آثاراً على الاقتصاد السوري الذي كان يتمتع بنوع من الاكتفاء الذاتي.

الحكومة مسؤولة أولاً عن هذا الموضوع لكنها لا تتحمل وحدها مسؤولية إدارة كل الأزمات بما فيها أزمة الدولار التي لها علاقة بالعقوبات والضغوط الاقتصادية الخارجية وأيضاً برجال الأعمال والمضاربين السوريين، وعلى الفعاليات الاقتصادية والمجتمعية دعم الجهود الحكومية ومساندتها، وعلى القطاع الخاص كحامل وطني المساهمة في مقاومة العقوبات الأميركية الظالمة إلى جانب القطاع العام.

الأزمة ظرف غير عادي، تتطلب إجراءات ومعالجات غير عادية، وتحتاج لقرارات شجاعة، وحكيمة وواقعية، لابد أن تضع الجهات المسؤولة في الحكومة سلّماً واقعياً لأولويات العمل بهدف مواجهة تداعيات الأزمة والعقوبات.

سورية قادرة على إيجاد بدائل لأسواق الدول التي تقاطعها استيراداً وتصديراً وخاصة تعزيز الاتجاه شرقاً، والتعاون مع مجموعة «بريكس». في مقدمة الأولويات الاهتمام بالوضع المعيشي للمواطنين ضمن الإمكانات المتاحة، ودعم الإنتاج الزراعي والصناعي إضافة إلى دعم وتشجيع الصادرات والاعتماد على مواردنا وإمكاناتنا الذاتية.

هذا يحتاج لمبادرات، يمكن أن يكون الحصار حافزاً للإبداع لأن الكوادر الفنية والتقنية الوطنية تستطيع في ظروف الحصار أن تقوم بأعمال إبداعية لمواجهة الحرب الاقتصادية ضد سورية التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية.

المواجهة الوطنية من الشعب والدولة في سورية للعقوبات الاقتصادية الأميركية وآخرها «قانون قيصر» الظالم تتطلب الرد المناسب والحاسم بتعزيز الوحدة الوطنية والتعاون والتنسيق مع حلفاء وأصدقاء سورية، ما يحقق استعادة الجزيرة السورية المحتلة التي تعتبر الخزان الاقتصادي لسورية من قوات «قسد» والمحتل الأميركي والتركي.

سورية صمدت بشعبها ودولتها وبتضحيات جيشها ووحدتها الوطنية بوجه الحرب الإرهابية الكونية، وأعتقد أن سورية، بالتعاون مع حلفائها، قادرة على تجاوز كل التحديات والعقوبات الأميركية عليها، كما أن مزيداً من دوران العجلة الاقتصادية في سورية ووسائل الإنتاج وتوفير المزيد من السلع والخدمات بأيد سورية سوف يمنح الشعب مزيداً من القدرة على المواجهة الوطّنية للعقوبات الأميركية وآخرها «قانون قيصر» الذي يمثل قمة الإرهاب الاقتصادي الأميركي.

تزايد الانقسامات داخل «هيئة التفاوض» على خلفية اجتماع الرياض

الوطن - وكالات

تواصلت المشاحنات والانقسامات داخل «هيئة التفاوض» المعارضة، إذ رفض أعضاء مستقلون فيها، الاجتماع الجديد الذي عقد في السعودية، معتبرين أن لا أساس قانونياً أو سياسياً له ولأي مخرجات صدرت عنه، وهددوا بأن يكون للأمر تداعيات.

وذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن أعضاء مستقلين في «الهيئة»، وفي رسالة موجهة لوزير الخارجية السعودي عبروا عن استغرابهم تجاه هذا الاجتماع الجديد الذي دعت إليه السعودية وعقد في اليومين الماضيين ورفضوه.

وحسب المواقع جاء في الرسالة التي وقعها ٧ معارضين: «النظام الداخلي لا يوجد فيه أية مادة أو نص على إجراء اجتماع سنوي لمكون المستقلين لإعادة انتخاب ممثليهم في الهيئة»، معتبرة أن «عقد مثل هكذا اجتماع لشخصيات مستقلة لا أساس قانونياً أو سياسياً له ولأي مخرجات تصدر عنه».

ورأت أن «هناك صفة الاستعجال في الاجتماع للأمر الذي نجهل أسبابه تماماً بل على العكس مع انطلاق العملية السياسية بشكل جدي من خلال بدء أعمال اللجنة الدستورية هذا يوجب التمهل والتأني في أية خطوة قد تزعزع الاستقرار البناء والجيد داخل الهيئة».

وشككت الرسالة بـ«المعايير والشروط التي تم وفقها اختيار الشخصيات المدعوة ومدى إمكانية اعتبارهم ممثلين مقبولين عن شريحة المستقلين في المعارضة»، مشيرة إلى أنه و«بمراجعة الأسماء كان واضحاً حجم القرابات العائلية من الدرجة الأولى والثانية التي تربط عدداً لا بأس به من المدعوين، هذا ناهيك عن عدد كبير من المدعوين هم منتسبون إلى أحزاب وكيانات معارضة، بل وقد رشحوا لحضور الاجتماع بتزكية من بعض مكونات هيئة التفاوض».

وتابعت الرسالة بالقول: «نعلن قبولنا والتزامنا بكل ما ورد من رئيس هيئة التفاوض جملة وتفصيلاً»، راجين من الوزير السعودي «التدخل لوقف هكذا خطوة قد تؤدي إلى زيادة الانقسام داخل المعارضة».

ووقع على الرسالة كل من: فدوى العجيلي، وهنادي أبو عرب، ويحيى العريضي، وعَوض العلي، وغابرييل كورية، وعبد الجبار العكيدي، وطارق الكردي.

هذا، وخلص اجتماع ممثلي المستقلين في «هيئة التفاوض»، الذي اختتم أعماله في الرياض، السبت، إلى انتخاب ٨ أعضاء جدد ٤ نساء و٤ رجال، وفق ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

من جانبه، اعتبر عضو «هيئة التفاوض» عن كتلة المستقلين السابقة، العميد الفار فاتح حسون، وفق موقع «العربي الجديد» الإلكتروني القطري الداعم للتنظيمات الإرهابية، أن من «المستغرب كيف قامت اللجنة التحضيرية بدعوة من اعتبرتهم مستقلين ومعظمهم يتبع لأحزاب وتكتلات سياسية، والبعض الآخر تربط أواصر القربى بعضهم ببعض، فيما استثنت من حضر مؤتمر الرياض ٢ من المستقلين ذوي التأثير والرأي والمكانة».

وأشار إلى أن «هناك تدبيراً مقصوداً لذلك، ناتجاً من تباين المواقف من الأحداث في سورية»، ولفت إلى أن الأمور لن تنتهي عند هذا الحد، «بل للأسف ستكون هناك تداعيات سلبية».

وحسب الموقع القطري، فقد أشار أعضاء من «الهيئة» إلى أن هذه الخطوة ستؤثر بسير عمل اللجنة الدستورية في الأيام المقبلة، علماً أن الجولة الثانية من عمل اللجنة وصفت بالفاشلة، بعد رفض وفد المعارضات الدخول إلى أروقة اجتماعاتها.

وأشار الموقع إلى أنه بعد توارد الأنباء عن دعوة السعودية إلى هذا الاجتماع، صوبت اتهامات نحو الرئيس الحالي لوفد المعارضة إلى اللجنة الدستورية، هادي البحرة، بالوقوف وراء ترتيب الاجتماع، مع الحديث عن نيّته الإطاحة برئيس الهيئة نصر الحريري، إلا أن البحرة نفى هذه الاتهامات بالمطلق.

وحول إذا ما كانت الهيكلة الجديدة لـ«هيئة التفاوض» ستؤثر مستقبلاً بعمل اللجنة الدستورية، أشار البحرة إلى أن «العمل بالنسبة إلينا مؤسساتي ومنظم، ويحكمه النظام الداخلي لهيئة التفاوض، والقواعد الإجرائية للجنة الدستورية، وبالتالي لن يكون هناك أي تأثير بسير أعمال اللجنة الدستورية».

من اجتماع «هيئة التفاوض» في الرياض (عن الإنترنت)

«الغارديان»: مصالح أميركا في المنطقة قُوّضت وروسيا ملأت مكانها

الوطن - وكالات

أكدت صحيفة «الغارديان» البريطانية أن مصالح أميركا في الشرق الأوسط قوّضت في عهد الرئيس دونالد ترامب، لافتة إلى أن روسيا ملأت مكانها بسرعة.

وقالت الصحيفة وفق موقع «الميادين. نت»: إن «الانعزالية الأميركية تترك الشرق الأوسط على مشارف عقد جديد على حافة الهاوية».

وبيّنت، أنه طوال تاريخ الشرق الأوسط الحديث كانت هناك قاعدة ثابتة وهي أن للولايات المتحدة مصلحة بارزة في المنطقة، وستلقي بثقلها لحماية مصالحها وحلفائها، مشيرة إلى أن هذا المبدأ كان قائماً مع صعود الإيديولوجيات وسقوطها.

واعتبرت الصحيفة، أن هذه القاعدة انتهت خلال السنة الثالثة للرئيس ترامب، مع بدء رئيس منعزل رؤية المصالح الإقليمية من خلال عدسة أضيق بكثير، الأمر الذي كان له تأثير عميقاً، لافتة أن عام ٢٠٢٠ سيستمر من خلال عملية إعادة النظر من الأصدقاء التقليديين للولايات المتحدة، مشيرة إلى أنه في جميع أنحاء المنطقة، هناك شعور واضح بأن الشرطي قد تغير.

ونقلت الصحيفة عن أحد القادة العراقيين قوله: «إذا أراد الأميركيون أن يوكلوا المهمة لأحد آخر فلا بأس سوف نشتري أدواتهم ونبيع أفكارهم.. إننا لم نحبهم مطلقاً على أي حال».

وأشارت الصحيفة إلى أنه ومع ابتعاد ترامب مقتنعاً بأن هناك القليل الذي يمكن كسبه من خلال المشاركة الإستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة فقد تمّ ملء الفراغ الناشئ عن رحيل الولايات المتحدة بسرعة، مضيفة: «الأعلام الروسية تحلق الآن فوق القواعد الأميركية التي تمّ إخلاؤها على عجل في سورية، وقام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة إلى الرياض، ويتناوب مساعدوه على زيارة بيروت وبغداد وإربيل».

وبيّنت الصحيفة، أن شخصية روسية بارزة تملك علاقات مؤثرة مع الكرملين تحدثت عن تبدل المزاج في الشرق الأوسط، ونقلت الشخصية الروسية قولها: «كل أصدقائي السعوديين يقولون لي.. أنتم أيها الروس هم المستقبل.. لقد غادر الأميركيون».

أموال الارتزاق والعمالة تظهر على «العلالشة» في تركيا

الوطن - وكالات

بما يؤكد ما تقوله الدولة السورية على الدوام، بأن التنظيمات الإرهابية في سورية هي مجرد مرتزقة تعمل لدى الدول المتآمرة على سورية لمصالح شخصية، تواردت أنباء عن تحول المتزعم السياسي لميليشيا «جيش الإسلام» التي كانت تتحصن في غوطة دمشق الشرقية، محمد علوش تحول إلى رجل أعمال ومستثمر في تركيا.

وعلى وقع كلمات «إلي بدو يتحدى هي الحارة مين قدا؟» تم افتتاح واحد من أكبر المطاعم السورية في مدينة اسطنبول التركية أبوابه أمام «الزبائن»، حسب مواقع إلكترونية معارضة، أشارت إلى أن هذا الحدث قد يبدو عادياً في مدينة تعج بمئات الآلاف من المهجرين السوريين، بينهم آلاف من «المستثمرين» و«رجال الأعمال» الذي ضخوا ملايين الدولارات في العديد من القطاعات، لاسيما قطاع المطاعم.

لكن افتتاح المطعم الصاخب في حي الفاتح وسط اسطنبول لم يحظ بارتياح السوريين المعارضين، لكون هذه الجلبة والأغاني والزينات تأتي بالترافق مع العملية العسكرية التي ينفذها الجيش ضد التنظيمات الإرهابية في محافظة إدلب وإحرازه تقدماً كبيراً على حساب تلك التنظيمات.

وقالت المواقع: إن عدم الارتياح تحول إلى امتعاض وسخط واضح عند المطلعين على بواطن الأمور والعالمين بخفايا الاستثمارات السورية في اسطنبول، «فصاحب المطعم البرجي الحقيقي ليس سوى وجه من الوجوه التي دست نفسها في صفوف «الثورة» (المزعومة) وتقدمت الصفوف بوصفها قائداً سياسياً بل وعسكرياً، ونقصد به محمد علوش الشخص الأشد ارتباطاً بملف غوطة دمشق.

وحسب المواقع، فإن المطعم البرجي، جاء ليضاف إلى مطعم أصغر وأقدم منه تم افتتاحه مطلع ٢٠١٦ وبنفس الاسم، وثارت الأقاويل حينها عن ملكية محمد علوش له ولغيره من «الاستثمارات» في تركيا، ولكن وجود علوش نفسه في افتتاح المطعم البرجي الجديد ووقوفه في الصف الأول، كما رصدته عدسات «ناشطين»، قطع الشك باليقين لدى الكثيرين.

وأوضحت المواقع، أن المطعم المؤلف من ٥ طوابق والذي يقدر أنه كلف مئات آلاف الدولارات، دفع بعض من سمع بخبره وشاهد صوره والمقطع الخاص بافتتاحه، والعارفين بمالكه الحقيقي، للتساؤل: «من أين لك هذا؟»، معتبرة أن هذه الأموال لا بد أن تخرج يوماً ولابدّ لأصحابها أن يظهروا على حقيقتهم، حتى ولو ستروا عوراتهم بورقة توت من أغنية تتحدث عن «أهل المروة والعزة والكرامة والطيبة والنخوة والكرم والشهامة»، وتؤكد أنه «في مين بيحمي الدار».

ولفتت المواقع إلى أنه غاب عن بال محمد علوش أن افتتاح مطعمه بهذا الشكل الاحتفالي يتزامن مع الذكرى السنوية لمقتل قريبه متزعم ميليشيا «جيش الإسلام» زهران علوش الذي شاركه محمد نفسه في تأسيسها.

وتأتي موجة السخط تلك ضد علوش، بعد أن أثارت في شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٨ مسألة تحول متزعم ميليشيا «جيش الإسلام» أبو همام بويضاني الذي خلف زهران علوش في قيادة الميليشيا بعد مقتله، إلى رجل أعمال ومستثمر في تركيا عقب خروجه من الغوطة الشرقية، موجة سخط وإدانة واسعتين في أوساط أهالي الغوطة وتابعي المليشيا.

قوات روسية تنتشر في قاعدة له على المدخل الجنوبي لعين عيسى

أطفال القامشلي يواجهون مدرعات الاحتلال الأميركي ويرشقونها بالحجارة

الوطن - وكالات

انتشرت القوات الروسية أمس في قاعدة سابقة للاحتلال الأميركي بريف الرقة الشمالي، في وقت واجه أطفال بريف القامشلي مدرعات للاحتلال الأميركي ورشقوها بالحجارة، على حين واصل الاحتلال التركي عدوانه على مناطق في شمال شرق البلاد.

وذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن القوات الروسية انتشرت في قاعدة سابقة للاحتلال الأميركي على المدخل الجنوبي لبلدة عين عيسى بريف الرقة الشمالي.

جاء ذلك، بعد ساعات على اعتداء قامت به قوات الاحتلال التركي بالقصف المدفعي على محيط بلدة عين عيسى، دون ورود معلومات عن خسائر بشرية، حسب «المرصد».

في غضون ذلك، نشر على وسائل التواصل الاجتماعي فيديو يظهر فيه مجموعة أطفال يرشقون دورية تابعة للاحتلال الأميركي في محافظة القامشلي بريف الحسكة الشمالي.

ويظهر في الفيديو أطفال يرشقون مدرعات أميركية في قرية حامو في ريف القامشلي ويسمع صوت شخص في الفيديو يقول: «أبطال حامو يقومون بضرب الرتل الأميركي».

كما يظهر في الفيديو الرتل الأميركي يمر مسرعاً مستخدماً القنابل المضيئة لمحاولة إخافة الأطفال.

إلى ذلك، دارت اشتباكات بالأسلحة الرشاشة بين مسلحين من ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد» وآخرين يعتقد أنهم خلايا تنظيم داعش الإرهابي، في منطقة الرشادة بمدينة البصيرة بريف دير الزور، وذلك عقب فتح الأخيرين نيران أسلحتهم على سيارة تابعة لـ«قسد»، وفق «المرصد».

ومنذ فترة طويلة يجري الترويج لعودة نشاط تنظيم داعش الإرهابي في مناطق سيطرة الميليشيات الكردية والاحتلال الأميركي شمال شرق البلاد، بهدف تبرير بقاء الاحتلال الأميركي في المنطقة.

وفي السياق، قتل شخصان وأصيب آخرون، برصاص مسلحين مجهولين في مزرعة حطين بريف الرقة، وفق ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة عن مصادر محلية، ذكرت أن مسلحين مجهولين أطلقوا الرصاص على حراس مدنيين في منشأة الإصلاح الزراعي قرب مزرعة حطين بريف الرقة الغربي، ما أدى إلى مقتل اثنين من الحراس ضمن مناطق سيطرة «قسد» وأصيب آخرون.

على صعيد متصل، أفاد مصدر أمني عراقي بحسب وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، بمقتل ٦ من مسلحي تنظيم داعش، أمس، في قصف جوي للمقاتلات العراقية على منطقة واقعة على الحدود السورية العراقية.

وقال الملازم أول في شرطة نينوى فيصل الجبوري: إن «مقاتلات جوية عراقية قصفت مجموعة من مسلحي تنظيم داعش في قضاء الحضر، ما أدى لمقتل ٦ من مسلحي التنظيم».

وأضاف: إن «القصف الجوي جاء بعد أن هاجمت تلك المجموعة قوات أمن عراقية في المنطقة».

ويقع قضاء الحضر جنوب الموصل مركز محافظة نينوى، ويحاذيه الحدود السورية من جهة الشرق، حيث تعد المنطقة ممراً لتسلل مسلحي داعش منذ سنوات.

من جهة أخرى اتهمت قيادة عمليات نينوى لـ«الحشد الشعبي» العراقي، في بيان لها القوات الأميركية بتقديم السلاح إلى مسلحي تنظيم داعش.

أطفال بريف القامشلي يرشقون مدرعات للاحتلال الأميركي بالحجارة (عن الإنترنت)